ترسيم الـ ١٩٩٣ أفقد البصرة ١٥ بئرا

الحـدود والنفـط.. صـراع النوايـا بـين العـراق والكويـت

البصرة/ وحيد غانم

بينما يطبق الظلام على الاراضي العراقية اقصى جنوب البلاد، تتوهج الأضواء الكاشفة للشركات الكويتية المنقبة عن النفط والغاز على طول الحدود بين البلدين. حاجز انبوبي أقامه الكويتيون على امتداد الشريط الحدودي بين أراض كسبوها بقرار من مجلس الأمن، وأراضي الجانب العراقي، وهي ذات البقعة التي شهدت حرب عاصفة الصحراء التي قادتها الولايات المتحدة عام ١٩٩١ لإنهاء احتلال العراق للكويت، والممر الذي زحفت من خلاله قوات التحالف لاحتلال بغداد في نيسان عام ٢٠٠٣.

تعرف المنطقة بأرض الهدامة، وتسمى أيضا قبة سفوان (حوالي ٤٠ كم غرب البصرة) وكان قرار صدر عن مجلس الأمن الدولي عام ١٩٩٣ بالرقم ٨٣٣ قد أعاد ترسيم الحدود التي تمتد ٢٤٢ كيلومترا بين البلدين، بعد اجتياح صدام حسين لدولة الكويت.

القرار اقتطع جزءاً من مدينة أم قصر التي تضم ميناء العراق الرئيسي ومجموعة كبيرة من مزارع الطماطم في ناحية سفوان، ويحصي مدير الناحية سيد طالب الحصونة ٩٣ مزرعة منها تقدر مساحتها بخمسة آلاف متر، ويفيد بأن بعض هذه المزارع تضم الآن مجموعة كبيرة من آبار النفط.

مصادر في الحكومة المحلية تؤكد بأن ترسيم الحدود عام ١٩٩٣ منح الكويت ١٥ بئرا نفطياً عراقية، ١٢ منها في منطقة الركطة وثلاثة آبار في ناحية سفوان، إضافة إلى حصولها على شريط حدودي بعمق كيلومتر ونصف ،ابتداءً من منطقة الحياد العراقية ،السعودية، حتى منطقة أم قصر.

وحسب مصادر مطلعة، خلال انشغال العراق بأزماته الداخلية بعد أحداث نيسان ٢٠٠٣، باشر الكويتيون بأعمال حفر ابار كثيرة يقع نصفها في منطقة الركطة ونصفها الآخر في ناحية سفوان القريبة، إضافة إلى الآبار التي حفرها العراق سابقاً وهي مجهزة للإنتاج.

مدير ناحية سفوان أكد لمراسل "نقاش" بأن القرار الأممي حدد ضمن فقرات البند السابع انسحاب العراق ٤٠٠ متر إضافي لإقامة منطقة عازلة ويعني ذلك خسارة أراض جديدة، بما فيها أرضه الزراعية شخصياً.

تولد شعور بالسخط لدى مواطني البصرة مما دعوه بالترسيم الظالم للحدود وتهاون حكومتهم، وهم يرون أن الكويتيين والإيرانيين استغلوا انهيار الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، لقضم أراضيهم وسواحلهم وسحب نفطهم.

هذا الشعور سائد في محافظة البصرة ٥٩٠ كم جنوب بغداد، ولاسيما أن الأرض هناك تختزن ٦٠٪ من احتياط النفط العراقي.

كما تختزن في الوقت ذاته وعياً شعبياً تراثياً حافلا باعتبارها الولاية الإسلامية والعثمانية المترامية التي ضمت اجزاء من دول الخليج العربي في القرون السابقة، وان لم يعد التاريخ يشفع للبصريين، فالمسألة اليوم تتلخص بالحفاظ على ما تبقى لهم من أرض وخيرات.

يقول د.نبيل احمد الأمير مستشار محافظ البصرة، وسفير الأمم المتحدة للنوايا الحسنة إن "الكويت تجاهلت الآلية التي أقرتها الأمم المتحدة للتعامل مع هذه الحقول من خلال تشكيل لجان مشتركة، لذلك خاطبنا الحكومة المركزية باعتبارها مسؤولة عن حماية الحدود لكن الساسة في بغداد مشغولون بحل مشاكلهم الخاصة".

وعلى أية حال، فتحرك الحكومة العراقية لم يكن لصالح أهالي النواحي الحدودية.

يضيف د.نبيل "ففي ٢٠٠٦ صدرت التعليمات من رئاسة الوزراء بالتخلي عن هذه الأراضي وقد واجهها المزارعون بالرفض".

وهذا ما يعود لتأكيده مدير ناحية سفوان "رفضنا تشكيل لجنة من ناحيتي ام قصر وسفوان كما رفضنا اقتراح الكويت التعويض عن ٢١٦ دارا ومزرعة تعود ملكيتها للمواطنين، لأنه قرار تاريخي يمس وجودنا وثروانتا كعراقيين".

اتهامات العراق للكويت بسحب النفط الحدودي ليست وليدة اليوم بل تعود إلى ثمانينات القرن الماضي، إذ اتهم النظام السابق في حينها الكويتيين بنصب منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي منذ عام ١٩٨٠ وكانت هذه إحدى ذرائع صدام في غزوه واحتلاله الكويت مطلع آب ١٩٩٠.

ولا يقتصر سحب النفط العراقي على الكويتيين فقط، إذ تشير مصادر رسمية إلى استخدام إيراني لتقنية الحفر المائل نفسها في حقول مجنون الحدودية لكن بنسبة أقل مما يحدث على حدود العراق مع الكويت.

بينما يؤكد الإيرانيون، أن عمليات السحب توقفت منذ سنتين بعد توقيع اتفاقية مشتركة بين البلدين.

بعض سياسيي البصرة يعتقدون أن أثارة هذه القضايا الشائكة هي محاولة من الكويتيين والإيرانيين على حد سواء للظهور بمظهر القوي.

ويرى عباس الجوراني عضو الحزب الشيوعي العراقي في البصرة أن هذه النزاعات محاولة من الدولتين الجارتين لإبعاد الأنظار عن ازماتهما الداخلية.

المسؤولون في حكومة البصرة المحلية يؤكدون على أن اتهام الشركات الكويتية بسحب النفط العراقي موثق ومصور.

وبهذا الصدد يقول رئيس لجنة النفط والغاز في مجلس المحافظة فريد خالد الأيوبي "نحن الآن في موقع المبلغ عما يحدث فقط، وفي حالة إقرار قانون النفط والغاز من قبل مجلس النواب العراقي، وإكمال المصادقة عليه، سيكون للحكومة المحلية في البصرة الرأي المشارك مع حكومة المركز.

ويجادل الأيوبي في أن الخطأ الأكبر يقع على الحكومة العراقية ،متمثلا بوزارة النفط، لأنها تلتزم الصمت إزاء مايحدث منذ سنوات، كما يقول، كما أنها لم تقم بأي جهد للإنتاج النفطي على الحدود العراقية الكويتية والإيرانية، وبالتالي ترك المخزون النفطي العراقي عرضة لأعمال نهب كبيرة.

وأورد مثالاً على ذلك في أن حجم بعض الضغوط المكمنية في منطقة الركطة عام ١٩٩٦ سجلت بحدود ٦٢٥ بي اس آي. بينما انخفضت عام ٢٠٠٧ في الآبار نفسها إلى ١٠٠ بي اس آي، وهو ناجم عن استغلال الجانب الكويتي لهذه المكامن.

ويتابع رئيس لجنة النفط والغاز، أن الأمر يتعلق بالفساد والرشاوى "ووجود حلقات فنية فاسدة تحيط ببعض المسؤولين في وزارة النفط منعت وصول مخاطباتنا بشأن الآبار الحدودية قبل انجاز التراخيص النفطية، حيث كنا نأمل من هذه الشركات ان تستثمر في المكامن الحدودية العراقية".

ويشير الأيوبي إلى ان الكويت كانت تستخدم في السابق الحفر المائل للوصول لإطراف المكامن العراقية. الآن بعد الترسيم الأخير وصلت الكويت لأعماق هذه المكامن والمسألة لم تتوقف عند هذا الحد.

أما المسؤول الإعلامي في وزارة النفط مرتضى نوري فقال أن العقود المبرمة مع الشركات العالمية هي عقود خدمة فقط لا تتضمن تطوير الحقول المشتركة.

ونفى أن تكون هناك دلائل مؤكدة لدى الوزارة على قيام الكويت بسحب النفط العراقي، مبيناً أن الحقول النفطية في كلا الجانبين العراقي والكويتي معروفة، وليست هناك أعمال سحب في الحقول المشتركة سواء مع الجانب الإيراني أو الكويتي.

نوري قال لمراسل نقاش إن اللجان المشتركة تعمل على مناقشة هذه المواضيع مع الكويت وإيران بهدف وضع حد لما يثار من مشاكل.

مراسل نقاش لم يتمكن من تأمين اتصال بالسفارة الكويتية في بغداد، رغم محاولات عدة قام بها، خصوصا وان السفير الكويتي لدى العراق علي المؤمن نفى في تصريحات سابقة مزاعم الجانب العراقي، واتهم الشركات العراقية بالتجاوز على حقول النفط الكويتية.

يشكك مواطنو البصرة بقدرة الحكومة المركزية على معالجة قضايا الحدود، وميناء مبارك الذي تعتزم الكويت انشاه ويعتقد العراقيون انه سيغلق عليهم منفذهم البحري الوحيد، وما يشاع عن خطط كويتية لبناء مفاعل نووي قريب من الحدود العراقية.

وبحسب مستشار المحافظ د.نبيل الأمير فان موقع المفاعل يبعد عن السواحل العراقية ٤٠٠ متر فقط. وهو ما يهدد حياة الناس والبيئة في البصرة وكذلك الممر الملاحي العراقي.

سفير النوايا الحسنة يؤكد على انتهاج الطرق السلمية في حل الأزمات ويصر "سنعمل بالطرق الشعبية، يمكننا غلق الحدود وعدم السماح بدخول البضائع التي تدر على الكويتيين ملايين الدولارات. في المقابل يرى آخرون بأن التحركات الشعبية غير مجدية، ويزعمون أن الكويتيون ماضون في تثقيف أبناءهم بأن حدودهم لا تنتهي عند الدعامة الحالية بل تبلغ جبل سنام.حوالي (٨،٥) كيلومتر غرب سفوان .داخل الأراضي العراقية.

ويبقى عدم توجه الحكومة العراقية للاستثمار في الحقول الحدودية يثير التساؤلات لدى المعنيين، وكذلك جولات التراخيص التي انصبت على الحقول العملاقة الواقعة وسط البصرة.

مدير ناحية سفوان لا يرى مبررا لعدم استثمار المكامن الحدودية ويضيف: "الكويتيون ينقبون الآن بطريقة مكثفة من اجل سحب اكبر كمية من النفط". ثم تساءل: "هل هناك دوافع سياسية وراء عدم استثمارنا لهذه المناطق".

(نقاش)

المبادرة المدنية تتحرك دوليا لوقف الاعتداءات

ساحة التحرير تحتضن المنّددين بالقصف الإيراني التركي

بغداد/ المدى

في التظاهرة الثانية خلال اليومين الماضيين، انتقد العشرات من الوافدين الى ساحة التحرير موقف الحكومة من تجاوزات دول الجوار على السيادة العراقية ، في حين اكدت منظمات مدنية عن بدئها تحركات دولية للحد من هذه التجاوزات.

المتظاهرون توافدوا الى ساحة التحرير حاملين لافتات تنتقد موقف الحكومة من التجاوزات التي يتعرض لها العراق واقليم كردستان من قبل دول الجوار.

وطالب المتظاهرون الدبلوماسية العراقية بتحرك رادع لهذه التجاوزات، مبينين ان الاعتصامات ستستمر حتى تبين الحكومة موقفها الرسمي وتتخذ الاجراءات لوقف خرق السيادة العراقية.

وكان العشرات من المواطنين تظاهروا وسط العاصمة بغداد، أمس الاول الخميس، احتجاجاً على القصف التركي والإيراني والتجاوز الكويتي على الحدود العراقية، مطالبين الحكومة بردع تلك الانتهاكات.

من جهتها اعلنت منظمة المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور العراقي وهي احدى المنظمات العاملة في العراق غير الحكومية، امس الجمعة، عن البدء بالتحرك الدولي والاقليمي لإيقاف التجاوزات على الحدود العراقية من قبل تركيا وايران والكويت.

وقالت عضو اللجنة التنسيقية لمنظمة المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور العراقي هناء ادورد إن"المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور العراقي بدأت التحرك دوليا لايقاف التجاوزات على الحدود العراقية من قبل دول الجوار"، مبينة أن "المبادرة ستخاطب خلال الايام المقبلة الامم المتحدة والمفوضية الاوربية والدول ذات الشأن من خلال مذكرة احتجاج بخصوص التجاوزات على الاراضي العراقية". وأوضحت ادورد أن " جميع الاصوات يجب ان تصل الى اسماع الدول المعنية وخاصة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي بشأن ما يتعرض له العراق من اعتداءات خارجية"، مشيرة الى أن "المبادرة لطالما تنتقد الموقف الرسمي الحكومي جراء ما يحصل من تجاوزات".

وفي سياق متصل أعلن وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي، عن توجيه الوزارة مذكرة إحتجاج الى كل من إيران وتركيا على خلفية قصفهما للمناطق الحدودية في إقليم كردستان، مشيرا الى مطالبة الوزارة البلدين بوقف قصفهما لتلك المناطق وتبني الحوار لحل مشاكلهما.

ونقلت وكالة انباء كردستان عن عباوي قوله ان "وزارة الخارجية العراقية وجهت من خلال السفارتين التركية والإيرانية مذكرتي احتجاج لحكومة البلدين ،احتجاجا على قصفهما للمناطق الحدودية في الإقليم"، لافتا الى "مطالبة الوزارة للبلدين بالوقف الفوري لقصفهما لتلك المناطق وإيفاد وزيري خارجيتهما الى العراق لإيجاد حلول سلمية للمشاكل الحدودية بدلا عن الخيار العسكري".

وأضاف عباوي أن "العراق يسعى الى حل مشاكله الحدودية مع دول الجوار لوقف تجاوزات تلك الدول على سيادة أراضيه"، مشددا على أنه "لايمكن للعراق القبول بمواصلة تلك الدول قصفها لمناطقه الحدودية وقتل مواطنيه المدنيين".

يذكر ان المدفعية والطيران التركي طال مناطق سكنية في الإقليم وتسبب بمقتل مواطنين من عائلة واحدة، فيما تسبب القصف الإيراني بمقتل ثلاثة آخرين، كما أدى إلى إحراق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والغابات ،فضلا عن نفوق المواشي، كما أدى إلى نزوح مئات العوائل.

وكان سبعة مواطنين كرد يستقلون سيارة مدنية في قرية تابعة لناحية سنكسر في قضاء قلعة دزه شمال شرقي السليمانية قتلوا، بقصف طائرة حربية تركية، في استهداف اعتبر "غير مبرر" من قبل رئاسة إقليم كردستان العراق، في حين طالبت بعدم تكرار مثل تلك الحوادث مستقبلاً.

وتشهد المناطق المحاذية للشريط الحدودي مع تركيا منذ أكثر من ثلاثة أعوام هجمات بالمدفعية وغارات للطائرات الحربية التركية، بذريعة ضرب عناصر حزب العمال الكردستاني المتواجد في تلك المناطق منذ أكثر من ٢٥ عاما، فيما تتذرع القوات الإيرانية بوجود أنشطة لمقاتلين كرد معارضين لطهران عبر الحدود مع إقليم كردستان، لقصف القرى والمناطق الحدودية داخل أراضي الإقليم.

العراقية: رئيس الوزراء يحتكر السلطة

المالكي مستمر في اللعب للسيطرة على وزارة الدفاع

عن: افكار عن العراق

عند اعلان الحكومة العراقية الجزئية في كانون اول ٢٠١٠ استلم رئيس الوزراء نوري المالكي مهام وزارات الدفاع و الداخلية و الامن الوطني التي كان من المقرر ان تتقاسمها القائمة العراقية و ائتلاف دولة القانون و المجلس الاسلامي الاعلى .

مرت ثمانية اشهر و المالكي يرفض اي مرشح تقدمه القائمة العراقية برئاسة اياد علاوي ، و مؤخرا رشح بنفسه وزيرا للدفاع بالوكالة . كل ذلك كان جزءا من محاولة للسيطرة على الوزارات الامنية ، و في نفس الوقت لتقليص سلطة مناوئيه حتى يتمكن من شق طريقه .

بعد يوم من الهجمات التي ضربت العراق في ١٥ آب ٢٠١١ ، رشح المالكي وزير الثقافة سعدون الدليمي وزيرا للدفاع وكالة . جاء ذلك بعد اجتماع الكتل السياسية في منزل السيد جلال طالباني في بغداد و اتفقوا على تجديد التزاماتهم بمشاركة السلطة التي تمنح العراقية بموجبها وزارة الدفاع ، فقامت القائمة العراقية فورا بمهاجمة المالكي لإخلافه بوعده و اتهمته بمحاولة احتكار السلطة . بعد ايام طلبت من السيد الطالباني عقد اجتماع اخر لمناقشة مرشحي الوزارات الامنية . كان الدليمي وزيرا للدفاع في ظل حكومة ابراهيم الجعفري من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ . سبق للدليمي ان هرب من العراق عام ١٩٨٦ و حكم بالاعدام غيابيا في ١٩٩١ بتهمة التآمر على صدام حسين ، و هو عضو في تحالف الوسط الذي ارتبط بالقائمة العراقية في ١ آب . ذلك يعني ان المالكي قد رشح ، تكنيكيا ، شخص من القائمة العراقية ، المشكلة هي ان العراقية لم يكن لها رأي في الموضوع . و زيادة في الاشكال ، فقد قال احد اعضاء التحالف الوطني بان الدليمي مفروض عليهم و انهم لا يوافقون عليه . هذا مثال واحد على محاولة المالكي تجاهل قائمة علاوي و في نفس الوقت تقديم مرشحيه على امل احكام السيطرة الدائمية على كل الوزارات الامنية ، و ليس هذا فقط بل ان المالكي كان يريد تسمية الوزراء بنفسه و ان يتجاهل حتى حلفاءه السياسيين في التحالف الوطني .

في ٢١ كانون اول ٢٠١٠ تمت تسمية الحكومة العراقية الجزئية الجديدة ، و توزعت الوزارات على القوائم الفائزة في اتفاق على تقاسم السلطة . بقيت وزارات الدفاع و الداخلية و الامن الوطني شاغرة يديرها المالكي لحين اتفاق القائمة العراقية و التحالف الوطني على المرشحين اليها . سارعت القائمة العراقية الى تقديم مرشحها فلاح النقيب الذي سبق و ان استلم حقيبة وزارة الداخلية في حكومة علاوي المؤقتة عام ٢٠٠٤ . رفض المالكي هذا المرشح فرشحت القائمة سالم دلي الا ان المالكي رفضه ايضا ، و استمرت اللعبة حيث رفض المالكي كل مرشحي القائمة العراقية البالغين ١٨ مرشحا على الاقل . البعض منهم تم رفضه بدون اسباب مما يدل على ان المالكي كان يلعب مع علاوي و قائمته لاختبار صبرهم . و من ابرز الامثلة على ذلك ، عندما رشح علاوي بنفسه خالد العبيدي في آذار ، الا انه حذف اسمه عندما رفض العبيدي الموافقة على الانسحاب من الحكومة اذا ما طلب اليه ذلك . بعد ايام رفضت هيئة المساءلة و العدالة ترشيحه لكونه كان ضابطا كبيرا في عهد صدام مما دعاه الى الانسحاب في نيسان . كان المالكي ببساطة يحاول التلاعب بالقائمة العراقية من خلال ترشيحه لشخص سبق ان حذفته القائمة و هو يعلم مسبقا رفض القائمة له .

ترشيح الدليمي لوزارة الدفاع كان اخر الامثلة على كيفية تنصيب المالكي للوزراء الامنيين بدون استشارة اي شخص ، لكي يتمكن من ادامة سيطرته عليها . في حزيران ٢٠١١ نصب مستشاره للامن الوطني فالح الفياض لوزارة الامن القومي . و بعد ايام اعاد عدنان الاسدي ، من ائتلاف دولة القانون ، الى منصبه السابق وكيلا لوزارة الداخلية الذي كان يشغله من ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ . اليوم يرشح الدليمي لوزارة الدفاع . هذا يعني بانه لن يتعامل مع الواجبات اليومية التي تحتمها هذه المناصب و ان لديه حلفاء في كل منصب منها . اما علاوي و قائمته العراقية فانهم لا يتمكنون من فعل شيء بهذا الشأن اكثر من الشكوى التي كانوا يمارسونها منذ الانتخابات البرلمانية في آذار ٢٠١٠ . لقد ختموا على مصيرهم عندما وافقوا على تولي المالكي لرئاسة ثانية . بعض اعضاء العراقية تسلموا مناصب مثل نائب رئيس الجمهورية و نائب رئيس الوزراء و رئيس البرلمان و عدة وزارات . كل المناصب التي وعدوا بها كانت تحت رحمة رئيس الوزراء . مادام المالكي في منصبه فليس من سبب يدعوه لفسح المجال لغيره ، لذا فانه قادر على الاستمرار في رفض اي مرشح تقدمه القائمة العراقية و انه يستطيع ابقاء الدليمي الى متى ما يشاء .

هذا مجرد مثال على كيفية تشديد قبضة المالكي على ميزان القوة خلال السنوات الاخيرة ، و هي خطوته الاخيرة في طريقه الى التحول الى حاكم اوتوقراطي.

ترجمة المدى